

غضب سعودي ورسالة "خشنة" لعمان لوقف محاكمة عوض آل



التغيير

أثارت محاكمة الأردن، في 21 يونيو الجاري، للمعتقل باسم عوض آل مستشار محمد بن سلمان، واقتياده إلى المحكمة بصورة "ذليلة" غضبا في الديوان الملكي لآل سعود.

وزاد مقطع الفيديو الذي ظهر خلاله، عوض آل، مقيد اليدين، أثناء طريقه إلى المحكمة، من الغضب آل سعود على الملك الأردني عبد آل الثاني الذي لا يزال يرفض الاتصالات والمبادرات المقدمة من المملكة.

وقال مصدر رفيع المستوى لـ"التغيير" إن هناك حالة من الغضب إزاء تجاهل الملك الأردني، لمبادرات المملكة التي لم تنقطع منذ اكتشاف حادثة الانقلاب في إبريل الماضي.

وأضاف المصدر أن آخر هذه المبادرات كانت الأسبوع الماضي، التي تمثلت بزيارة وفد "سرى" إلى عمان حاملا رسالة من الملك سلمان بن عبد العزيز، لوقف محاكمة "عوض الـ".

وبحسب المصدر فإن الرسالة تحمل وعودا رسمية من نظام آل سعود بتعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين.

في المقابل فإن الرسالة حملت أيضا "عبارات غاضبة" من المحاكمة الجائرة وتجاهل مبادرات المملكة محذرة من توجيه الاتهامات للمملكة أو لبن سلمان.

وكانت صحيفة "نيويورك تايمز" الأميركية، قالت إن نظام آل سعود ضغط بشدة على الأردن من أجل وقف محاكمة عوض الـ.

وذكرت الصحيفة أن الرياض أرسلت أربع طائرات مع أربعة مسؤولين مختلفين للمطالبة باستعادة عوض الـ فور اعتقاله في أبريل.

وذكرت أن هؤلاء المسؤولين ترأسهم وزير الخارجية فيصل بن فرحان، ومن بينهم أيضا مسؤول كبير من مكتب محمد بن سلمان.

وانضم إليهما رئيس المخابرات، الذي مكث في الأردن لمدة خمسة أيام للضغط على الأردن من أجل السماح لعوض الـ بالعودة معه، وفقا للصحيفة.

كما كشفت صحيفة "واشنطن بوست" الأميركية تفاصيل جديدة متعلقة بالأحداث التي شهدتها الديوان الملكي الأردني في أبريل الماضي.

وأشارت إلى دور محتمل لمحمد بن سلمان ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو والرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب في تلك الأحداث.

وقال الضابط السابق في وكالة المخابرات المركزية الأميركية "سي آي إيه" بروس ريدل للصحيفة: "أعتقد أنهم ضغطوا من أجل الإفراج عن عوض الـ لأنهم علموا أن لديه معلومات تدينهم ويريدون إخراجه".

وأضاف أن "الأردن تمكن من مقاومة ضغط نظام آل سعود بعد طلب رئيس وكالة المخابرات المركزية ويليام بيرنز، الذي عمل في السابق سفيراً لواشنطن في الأردن، من البيت الأبيض التدخل".

ونوهت إلى أن الرئيس الأميركي جو بايدن اتصل بالعاقل الأردني لإبلاغه بأنه يدعمه، وذلك أثناء وجود رئيس المخابرات في عمان.

ويعتقد مسؤول غربي سابق أن هدف آل سعود كان تقويض دور الملك الأردني كلاعب محوري في الشرق الأوسط، وفقاً لنيويورك تايمز.

ونفت المملكة بشدة في وقت سابق أي علاقة لها بالخلافات غير المسبوقة داخل العائلة المالكة في الأردن.

ويرفض مسؤولون في نظام آل سعود التكهنات التي أثرت في بعض وسائل الإعلام الغربية حول وقوف المملكة وراء الخلاف العلني بين الملك وأخيه غير الشقيق الأمير حمزة.

وأسندت محكمة أمن الدولة في 13 يونيو الحالي لعوض الـ والشريف حسن تهمة "التحريض على مناهضة نظام الحكم السياسي القائم في المملكة" و"القيام بأعمال من شأنها تعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر وإحداث الفتنة".

وفي حال إدانتها يواجهان عقوبة بالسجن قد تصل إلى عشرين عاماً، وفق محاميها.

ويحمل عوض الـ جنسية المملكة. وذكرت تقارير أنه مقرب من الأمير محمد بن سلمان، فيما شغل الشريف حسن بن زيد سابقاً منصب مبعوث العاقل الأردني إلى المملكة.

وكشفت لائحة الاتهام في القضية التي باتت تعرف بـ"قضية الفتنة" المؤلفة من 13 صفحة، أن ولي العهد الأردني السابق الأمير حمزة بن الحسين كان له طموح شخصي بالوصول إلى سدة الحكم.

وتولي عرش المملكة وحاول عبثاً الحصول على دعم المملكة لتحقيق ذلك.

وأكد الملك عبد الـ الثاني في السابع من أبريل في رسالة بثها التلفزيون الرسمي أن "الفتنة وئدت"

وأن "الأمير حمزة مع عائلته في قصره وتحت رعايتي".

وكانت السلطات الأردنية، قد أعلنت في الرابع من أبريل ضلوع الأمير حمزة وآخرين في "مخططات آثمة" هدفها "زعزعة أمن الأردن واستقراره".

واعتقل حينها نحو 20 شخصا بينهم عوض الـ والشريف حسن، بينما وُضع الأمير حمزة في الإقامة الجبرية، بحسب قوله، قبل أن يعلن العاهل الأردني، الملك عبد الـ الثاني، في 7 أغسطس الماضي، أن "الفتنة وئدت"، مطمئنا شعبه بأن "لا أحد فوق استقرار الوطن".